حيث شرط شيء فيهما وعدم شرط شيء فيه لان قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق
عليه احدهما اه ملخصا من يس ولعل في قول الشم من انه يكون الوصفان الخ
اشارة الى جواب سوال ابن جماعة والقصر طرق اي سواء كان حقيقيا وغيره
وفي الاطول ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن في الاطول انما
نظر فيهما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد
شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي لكنه نادر ثم رايت في يس ما يويدنا وغيرها
وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا الحد
الاستثنائي على ما في الشرح العضدي على مختصر الاصول من ان الاستثناء من الاثبات الاصول
نفي اثباتا حقيقة وسياتي عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي منها العطف
كان شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف عليه
فلذا اطلقه والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه
العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره
لسبقه في بحث العطف اطول وكتب ايضا قوله العطف قدمه لانه اقوى الطرق للتصريح
فيه بالنفي والاثبات بخلاف غيره فان النفي فيه ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من
انما وان التقديم عند الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية كذا في الفنري
او ما زيد لا كاتبا بل شاعرا انما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لانها بعد النفي
تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا تفيده عن المتبوع بل تجعله
في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا بل شاعر معناه نفي الكتابة
عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع
السكوت عن نفي الكتابة واثباتها لزيد اه سيراس وكتب ايضا بانصبه ما نافية
حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف
المفردات قال الفنري ورد ان الابتدا بدخول الناسخ لا يصح عند البصريين ولهذا احوز
العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر اه ولا يصح نصبه عطفا عليه بعد دخول
الناسخ لانه مثبت وهي لا تعمل فيه ولا انه خبر لمبتدا محذوف هنا وان نص عليه النحويون
لان بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التي كلامنا فيها واعلم ان افادة بل
القصر مبني على ان ما قبل بل في النفي متقرر نفيه كما عليه الجمهور اما على انه مسكوت
عنه كما عليه البعض فلا ووقع للحفيد في الفرق التكامل لما ذكرنا فاحذرها وقلبا
زيد قائم لا قاعد اقتصار على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف
في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به
الشم فتدبر اذا اعتقد انه ثبت سواء كان شرطا كما قاله المص او لا فالاستدلال عام
التنبيه على رد الخطا اي لان جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة في كلام
البلغا خالي عن التطويل بلا فايدة وانما قال التنبيه على رد الخطا لان كلامه
في قصر

من قصر القلب ولان المراد منه اقويها فلا ينافي انه قد يكون فايدة النفي التنبيه على تردد
المخاطب اذا كان قصر تعيين تدبر بحسب المقام فان كان هناك اعتقاد اشتراك
حمل على الافراد وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين
انما يشترط عند المص في قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف
فلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب بتقديم الخبر فيه تنبيه على ان
جواز ما شاعر زيد على اعراب شاعر خبرا مقدما وزيد مبتدا موخرا لا على ان شاعر
مبتدا وزيد فاعل اذ حينئذ لا يجوز كما في الاطول قال لانه بطل النفي فيما بعد بل
فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد اه وقد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
لبطلان العمل اي بتقديم الخبر كما في المطول وهذا عند الجمهور والا فقد جوز عدم
الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان او غيره وجوزه ابن عصفور اذا كان ظرفا كذا في الفنري
اورد للقلب مثالا ظاهره مثالا واحدا مع انه اورد للقلب مثالين واحدا في الاثبات
وواحدا في النفي ويمكن حمل التنوين للجنس او يقال جعلهما واحدا نظرا لاتحاد
متعلقهما ومنها النفي والاستثناء في الاطول لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من
الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد
طرف الحكم فكما ان جاء الرجال الطوال ليس قصرا كذلك جاءني الرجال الا الجهال ليس
قصرا الا ان نحو ما جاءني الا زيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم
فقط والا قيل جاءني زيد فتامله اه بعض اختصار ما زيد الا شاعر وما زيد
الا قايم ليس لتعدد الاسئلة هنا كبير فايدة اذ المثال الواحد نحو ما زيد الا قايم
يصلح لما لا ينافيه كالكاتب فيكون قصر افراد ولما ينافيه كالقاعد فيكون قصر
قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع في قصر الصفة ولا يقال سلمه
في العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له الاحتمال الا اضافة
افرادا او قلبا اي بحسب المقام ما شاعر الا زيد ليس التقدير ما احد شاعر
لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفي بالا لا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا ليس
التقدير ايضا ما شاعر احد الا زيد على ان يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر في زيد
لما لان الا كما بطل نفيه فيما بعد الا بطل معتمدا على النفي فيما بعد الا فيتعين ان يكون المبتدا
موخرا افاده في الاطول والكل اي من الاسئلة المذكورة لقصره او قصرها بحسب
اعتقاد المخاطب كان المناسب ان يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد في قصر التعيين
ومنها انما الحكان الاولى ان يقدم على هذه الدعوى ودليلها اعني قوله لتضمنه
الى بيان كون النفي والاستثناء مفيد للقصر مذكوره بعد ذلك كما فعل في الترتيب وجه
الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا انكر الايمة
قولهم شر اهر ذا ناب بما اهر ذا ناب الا شر تخصيصه انما يعد التعليل تخصيصه
بلا تخصيص الا انه يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين
من ان وجه افادته القصر ان ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعده

Copyright © King Saud University